

# نَدِيمْ بَشِيرْ جَمِيل

٢٠٢٢/٦/٦ بيروت، في

حضره رئيس مجلس النواب  
الأستاذ نبيه بري المحترم

تحية طيبة وبعد،

مقدم الإقتراح: النائب نديم بشير الجميل.

**الموضوع**: اقتراح قانون معمل مكرر رامي الى تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية.

\*\*\*

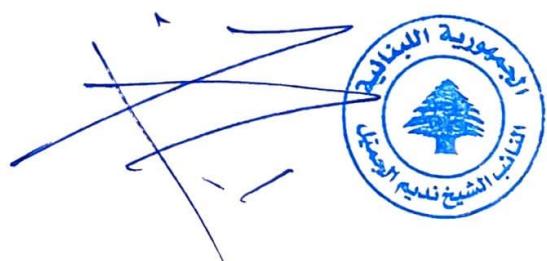
\*\*\*

\*\*\*

يتشرف النائب نديم بشير الجميل بتقديم الاقتراح الحاضر المعمل المكرر الرامي الى تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية طالباً إقراره وفقاً للأصول.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

النائب نديم بشير الجميل.



## **اقتراح قانون معمل مكرر رامي الى تنظيم إنتخابات رئيس الجمهورية اللبنانية**

### **المادة الوحيدة**

يحدد هذا القانون دقائق انتخاب رئيس الجمهورية على الشكل التالي:

أ. قبل نهاية ولاية رئيس الجمهورية بثلاثة أشهر وخلال مهلة شهر يتقدم من يرغب في الترشح لرئاسة الجمهورية من مجلس النواب بطلب ترشيح يسجل لدى الأمانة العامة لمجلس النواب.

ب. تعلن الأمانة العامة لمجلس النواب الأسماء المقبولة بمهلة أقصاها شهرين من موعد انتهاء الولاية وبجميع الأحوال عند تحويل المجلس إلى هيئة ناخبة.

ت. يمكن لكل مرشح أن يتقدم بطلب من الأمانة العامة لمجلس النواب لسحب الترشيح من الانتخابات لرئاسة الجمهورية بمهلة أقصاها شهرين من موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية.

ث. في حال حصل فراغ رئاسي على أساس المادة ٧٤ من الدستور ، تفتح مهلة الترشح تلقائياً بإعلان فراغ رئاسي وعند تحويل المجلس إلى هيئة ناخبة لمهلة خمسة أيام من ثم تغلق باب الترشيحات ويتم انتخاب الرئيس على أساس من تقدم بترشيحه على رئاسة الجمهورية حسب الفقرة (أ).

ج. لا يمكن انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية خارج الآلية المحددة بموجب القانون الحاضر

ح. يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



## الأسباب الموجبة

لما أظهرت التجربة الحديثة لدستور ما بعد الطائف وجود خلل في إدارة انتخابات رئيس الجمهورية والتي تستوجب تدخل المشرع لوضع إطار شرعي لها،

ولما كانت ضبابية المشهد السياسي قبل هذه الانتخابات يرخي بظلاله على كافة القطاعات لا سيما الأسواق المالية والمؤشرات الاقتصادية،

ولما كانت التجاذبات داخلية خلال هذه الفترة وضبابية المشهد يشكلان استجراً لتدخلات خارجية تعكس سلباً على الاستحقاق ككل وتعده،

ولما كان واقع تعديل الدستور في اللحظة الأخيرة عند كل استحقاق ولمرة واحدة فقط ليفصل على مقاس أحد المرشحين دون غيره ما ينعكس سلباً على حكم القانون في لبنان وعلى الاستقرار الشريعي،

ولما كان النواب مؤمنين على تطبيق القانون والدستور ويفترض بهم التصدي لكل محاولات الخروج عن الأطر الدستورية،

ولما كان الإصلاح المنشود يبدئ من خلال ت Shiviatas تحدّد الأطر بكل شفافية،

ولما كانت هذه الأسباب تفرض تنظيم مسألة انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية،

فكان هذا الاقتراح،



### المذكرة المعللة

لما كانت الفترة التي تفصلنا عن الاستحقاق الرئاسي قريبة جداً وتفترض إقرار القانون الحاضر ليصار إلى تنظيم العملية الانتخابية على أساسه،

ولما كانت الأسباب الموجبة السابقة ذكرها تدفعنا للتقدم بالاقتراح الحاضر بصيغة المعجل المكرر ليتسنى للمرشحين إلى رئاسة الجمهورية التقدم بطلبات ترشحهم إلى مجلس النواب وفقاً للأصول المحددة بموجب القانون الحاضر،

فكان هذا الاقتراح الذي نطلب إقراره في أسرع وقت ممكن وفقاً لأصول المعجل المكرر،

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام والتقدير،  
النائب نديم بشير الجميّل

